

المقاولاتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

Contracting and economic and social development

نورالدين بوالشرش

¹ جامعة باجي مختار- عنابة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/08/03 تاريخ القبول: 2020/08/04 تاريخ النشر: 2020/08/07

ملخص:

لقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية و التكنولوجية إلى خلق بيئة اقتصادية تنافسية أصبح من خلالها عملية إنشاء مقاوله تخضع لشروط معينة وذات بعد استراتيجي محدد الأهداف والغايات ووفق أليات مضبوطة تراعى فيها جميع المعطيات ، لقد بينت الدراسات أن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي على اقتصاد مكون من مؤسسات بأشكال مختلفة، فالحياة الاقتصادية عبارة عن سلسلة متتابعة من الأنشطة يكمل بعضها بعضا، ومن ثم فالمؤسسات الكبيرة في حاجة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم باعتبار هذه الأخيرة مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة. كلمات المفتاحية : المقاولاتية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التصنيف JEL: O1، P12

Abstract

The economic, social and technological transformations have created a competitive economic environment through which the process of establishing a contractor has become subject to certain conditions and with a strategic dimension with specific objectives and goals and according to controlled mechanisms that take into account all the data. Studies have shown that achieving economic growth rates on an economy made up of institutions in different forms Economic life is a continuum of activities that complement each other. Hence, large institutions need small and medium-sized enterprises as the latter is a complementary input to a large number of large institutions.

Key words: contracting, economic and social development

JEL Classification Codes: O1, P12

¹ نورالدين بوالشرش ، الإيميل: bounsl@yahoo.fr

مقدمة:

لقد شهد النظام الاقتصادي العالمي تحولات عميقة كانت السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المقاولاتية ، حيث لم تحظى هذه الظاهرة باهتمام الباحثين والاقتصاديين إلا من الآونة الاخيرة و ذلك بسبب هيمنة نموذج المؤسسة الكبيرة فلمقاولتها لها أهمية قصوى حيث لا يقتصر دورها فقط على رفع مستويات الإنتاج ، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها ، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة والمفلسة وإعادة التوازن للأسواق ، بالإضافة إلى دورها الريادي في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة يمتد تأثيرها ليشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق ، كما تمثل أيضا وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة لأسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.

ومن هذا المنطلق شهدت البيئة الاقتصادية سلسلة من التطورات و التحولات التي أتسمت باهتمام مختلف الفاعلين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا هاما وحاسما في النمو الاقتصادي، الأمر الذي جعله من الوسائل الاستراتيجية لعملية الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تطبيقه ومرونته التي تجعله يجمع بين التنمية بمختلف مجالاتها وتوفير مناصب عمل اضافة الى قدرته على الإبداع والتجديد وتطوير سلع ومنتجات جديدة ، ما حتم على الدول خاصة النامية منها على التكيف مع الواقع الجديد التي فرضته المقاولاتية كآلية جديدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي. مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية : مامفهوم المقاولاتية ؟، وما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظام الاقتصادي ؟ وما دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أولا : في مفهوم المقاولاتية

أصبحت ريادة الأعمال ظاهرة ضرورية في عالم يعرف تغيرا عميقا نحضر في هذا القرن الجديد ،ظهور مجتمع أكثر ريادة وظاهرة ريادة الأعمال تتميز بتعقيدها ،تعدد أبعادها اضافة الى طابعها الديناميكي .تعددية أبعاد ظاهرة ريادة الأعمال تعني وجود عدة أبعاد، البعد الانساني(المعرفي،العاطفي، والانفعالي).البعد الاجتماعي والثقافي(شبكة،ثقافة المجتمع) الميزة الحركية لريادة الأعمال تتضمن الأخذ في الاعتبار مختلف تغيرات المحيط وأبعاد الوقت (متغيرات الزمن) والتغير(تغيير التصور،التعلم ...). (عباسي بصلي ،2018،ص27)

لقد ناقشت الأدبيات موضوع المفاضلة باعتبارها مجال علمي " يسعى إلى فهم كيفية اكتشاف الفرص التي تترجم في أرض الواقع في شكل سلع وخدمات مستقبلية، من طرف من، كيف تستغل وما هي نتائجها". (شادي، 2017، ص ص 291-328)

امتدت دراسة المفاضلة لأكثر من 200 سنة، ومع ذلك لا يزال الاهتمام بها يتزايد يوما بعد يوم، كما لا يزال تعريف هذا المفهوم (أي المفاضلة) محل جدل ونقاش بين الباحثين والأكاديميين، إذ أنه ولحد الآن لم يتم الاتفاق على تعريف واحد. فبحكم الطبيعة المعقدة والغير متجانسة لظاهرة المفاضلة، اضطر كل باحث إلى تعريفها حسب وجهة نظره وتفكيره، وفي هذا السياق يقول Alain Fayolle محاولة تعريف المفاضلة هي عملية صعبة لأن المفاضلين والأنشطة المفاضلية ليست سهلة التعريف والدراسة، والظاهرة غير متجانسة، معقدة، وغامضة.

ومن بين التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم نذكر (فايدي، 2016-2017، ص ص 4-3):

ويعرف A. Fayolle المفاضلة كما يلي: "هي وضعية تربط فرد يتميز بالتزام شخصي قوي تخصيص الوقت، المال، والطاقة بمشروع أو منظمة ناشئة، وذلك بصفة متلازمة. والقيمة التي يتم خلقها ترجع للمساهمات التقنية، المالية والشخصية التي تولدها المنظمة والتي تمنح الرضا للمقاول ولأصحاب المصلحة أو المهتمين. فبالنسبة للمقاول تكمن القيمة في المداخل المالية والمادية، ولكن أيضا الاستقلالية الذاتية، السلطة أو تقدير الذات... الخ. وبالنسبة للزبائن، تتمثل القيمة في الرضا من استهلاكهم للسلع و/أو الخدمات المعروضة. أما بالنسبة للممولين فهي تتعلق بالفائدة والأرباح النقدية المتحصل عليها و/أو المحتمل الحصول عليها.

كما يعرفها Robert Hisrich على أنها: "السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة، وذلك بتخصيص الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر المالية، النفسية، والاجتماعية الناتجة عن ذلك، ومقابل ذلك يتحصل على اشباع مادي معنوي"

-أما فايز جمعة النجار وعبد الستار محمد علي، فيعرفانها على أنها: "سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق ابداعات قام بها أفراد، تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية وتكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل."

-وحسب L.J.Filion، المفاضلة هي: "الحقل الذي يعنى بدراسة واقع المقاول وتطبيقاته من حيث نشاطاته وخصائصه والآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوكياته، وكذلك يدرس أساليب دفع ودعم وحماية النشاط المفاضلاني"

من خلال التعاريف السالفة الذكر وحتى تلك التي لم نذكرها، يمكننا أن نلاحظ أن جميعها يربط المفاضلة بالمقاول حتى وإن لم يكن بشكل صريح فإنه ضمنا. فالمقاول هو من يقود عملية المفاضلة أو كما

وصفها البعض " السيرورة المقاولاتية" استخدم مصطلح السيرورة عوضا عن مصطلح عملية " processus، لأنه أكثر دلالة، ويمكن التمييز بين هذين المصطلحين على النحو التالي :

-عملية: تكون الأنشطة والممارسات المرتبطة بالحدث مضبوطة ومعروفة بدقة نتائج هذا الحدث.
-سيرورة: تكون الأنشطة والممارسات المرتبطة بالحدث غير مضبوطة وغير معروفة بدقة نتائج ومخرجات هذا الحدث. و مهما كان المعنى الذي أعطي للمقولة، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية: إنشاء مؤسسة، روح المقولة والمقاول. (قايدي، 2016-2017، ص ص 3-4)

ثانيا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسة الاقتصادية كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في اطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الانتاج من أجل الانتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع اعوان اقتصاديين. والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث اهتمت بالمؤسسة الاقتصادية واولتها اهتماما كبيرا خاصة بعد الاستقلال حيث كان الاعتماد الكلي على المؤسسات العمومية كأداة من اجل تحقيق التنمية واعتبرت رمز التصنيع والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي غير أن هناك تغيرات وتحولات طرأت على هذه المؤسسة العمومية في الجزائر فمن مرحلة التسيير الذاتي التي امتدت الى 1965 الى مرحلة التسيير الاشتراكي أي الانتقال من المؤسسة العامة الى شمل المؤسسة الاشتراكية التي امتدت الى 1971-1980 وكان هذا باعثا على ضرورة ايجاد صيغة لتجسيد المشاركة الفعالة في التسيير لتنتقل المؤسسة الى اعادة الهيكلة العضوية تمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام –الوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة- الى مؤسسات صغيرة الحجم ومن هنا بدأ الاهتمام بهذا النوع الجديد وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث شهد العالم كله ابتداء من القرن العشرين انتشارا واسعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى اصبحت ميزة مختلف اقتصاديات دول العالم خاصة المتقدمة منها وارتز الأمثلة على ذلك الاقتصاد الياباني فقد ساهم هذا النوع من المؤسسات مساهمو فعالة وبارزة في احداث التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. (عزيز، 2011، ص ص 71-94)

كما يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الفعالة والتي تلعب دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت الحالي، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وديناميكيته مما يسمح لها بالاستجابة لمتطلبات السوق وكذا التأقلم مع الخصوصية الجهوية والمحلية لعناصر الإنتاج. يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة فيها، كما يمكنها الاستفادة من نتائج البحث العلمي بالنظر إلى صغر حجمها وإمكانية تأقلمها مع التغيرات الاقتصادية. تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محيط متغير يضم مجموعة من العناصر والمتمثلة في(بن زكورة، 2018، ص ص 228-244):

-الدولة، بمختلف القوانين والتشريعات وكذا المبادرات والإعانات.

-الأطراف المتعامل معها وهي تعبر عن الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال علاقتها مع محيطها، ومن ثم التعرف على قدرتها في تبني أبعاد التنمية المستدامة من خلال أنماط تسييرها. استخدام نظام المقاولاتية يستوجب إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكننا من التطلع على سيرة حركة المقاولاتية، لذا نتطرق إلى هذا النوع من المؤسسات باعتبارها عملية مفضلة عند المقاول.

1- تعريف و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا راجع لعدم وجود اتفاق بين الدول المتقدمة والنامية لذا نجد عدة معايير بهدف إعطاء تعريف شامل و من بين هذه المعايير حجم الإنتاج، و المبيعات، و الأجور، و العمالة، و نجد هذا الأخير هو أهم معيار لتعريفها. ففي الجزائر اختلفت التعاريف لكن المادة الرابعة من قانون التوجيهي 1-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 و الموافق ل 12 ديسمبر 2001 من أجل ترقيتها و تحديد تدابير مساعدتها عرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع استيفائها معايير الاستقلالية.

يفصل التعريف بين ثلاثة أنواع من المؤسسات من حيث حجم العمال و رأس المال فنجد:

- المؤسسة المصغرة تشغل من عامل إلى تسعة عمال، و تحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها عشرة ملايين دج ؛
- المؤسسة الصغيرة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا و تحقق رقم أعمال اقل من 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 100 مليون دج ؛
- المؤسسة المتوسطة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا و تحقق رقم أعمال 200 مليون دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دج.

من خلال الاحصائيات للسداسي الاول من عام 2017 ، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الى جانب المهنيين الذين ، 1060289 (EPE) منها 57 ٪ تشكلها كيانات قانونية من بينها 264 مؤسسة اقتصادية عامة يمثلون نسبة 21 بالمائة، و 23 بالمائة من الحرفيين .بحيث يصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى الاتي:

في نهاية النصف الأول من عام 2017 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1060289 مؤسسة بحيث تمثل المؤسسات المصغرة نسبة 97,7 % من المجموع و تبقى مهيمنة على النسيج الاقتصادي، اما المؤسسات الصغيرة و التي تشغل ما بين 10 إلى 49 موظف فتمثل نسبة 2% بعدد يقدر ب 21202 مؤسسة، و تأتي في المرتبة الاخيرة المؤسسات المتوسطة التي تشغل ما بين 50 إلى 249 شخصا بنسبة 0.3%

من هذا المنطلق يمكن أن نميز ثلاث مراحل مرت بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
(خواني، 2018، pp77-88)

1.1 مرحلة ما قبل الثمانينات

معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود للمستوطنين الفرنسيين ما قبل الاستقلال، بعد هذه الفترة تلاها الاقتصاد المخطط الذي كان يسيطر عليه القطاع العام، و في سنة 1966 جاء القانون التنظيمي للاستثمار لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دور في التطور الاقتصادي، مع المحافظة على سيطرة القطاع العام على القطاعات الإستراتيجية. إلى جانب عوامل أخرى كعدم التحكم في التكنولوجيا، والافتقار إلى يد عاملة مؤهلة في ميدان التجارة، و الخدمات إلى جانب العبء الضريبي الكبير، و غيرها من العوامل التي حدثت من دور المؤسسات و جعلتها تلعب دورا ثانويا.

2.1 مرحلة الثمانينات

القانون التوجيهي لسنة 1966 لم يلعب دوره المخول هذا ما أدى إلى اختلال يعود إلى ابتعاد أهداف السياسة الصناعية عن الواقع الاقتصادي الوطني و ظهور خلال هذه المرحلة إصلاحات هيكلية تتمثل في صدور العديد من القوانين

1982 و قانون إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات /08/ كقانون الاستثمار الخاص القانون المؤرخ في 21

(1988) لكن كل هذه الاستثمارات أدت إلى استثمار جد محدود في 192 /10/ المؤرخ في / 04 /الاقتصادية المرسوم 88

القطاع الخاص و يرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من بينها التباين بين القوانين و الواقع الذي اثر سلبا على وتيرة ظهور و تطور المؤسسات إلى جانب عدم القدرة على الحصول على قروض بنكية.

3.1 مرحلة ما بعد الثمانينات

تميزت هذه المرحلة بدخول الجزائر اقتصاد السوق، و تأثرت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تمارس أنشطة إنتاجية، و خاصة بعد صدور قانون القرض و الصرف 1990 واستقلالية المصاريف التجارية، و تحرير سعر الصرف، و ما نجم عليه من آثار سلبية تمثلت في تزايد خسائر المؤسسات إزاء تخفيض العملة الوطنية. و لتفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اتخذت الدولة إجراءات منها برنامج التأهيل الاقتصادي الصادر سنة 2001 إلى جانب المراسيم الصادرة في 2004 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة و أشكال الدعم.

2- المهتمون بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام من طرف السلطات الجزائرية من هيئات حكومية، و وكالات وطنية، و لجان، و جمعيات و غيرها مهمتها تطوير و تنمية هذه المؤسسات و نستعرضها في النقاط التالية:، خواني(88-77 pp، 2018)

1.2 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في 1993 قصد ترقيتها و لهذا السبب أنشأت عدة مؤسسات متخصصة نذكر من بينها:

-المشاكل عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري هدفها مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة و تنقسم هذه المشاكل إلى ثلاثة أقسام و هي المحضنة و الورشة و نزل المؤسسات .
-مراكز التسهيل عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ؛

-المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها تتمثل في ترقية الحوار بين المؤسسات المعنية والسلطات العمومية.

2.2 المنظمات المهنية والمالية

-الجمعيات المالية هدفها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إنشاء برنامج وطني لترقيتها، نذكر الجمعية المالية الجزائرية الأوروبية، و جمعية الخدمات المالية و الاستثمار. و من بين هذه الجمعيات نجد المجلس الأعلى لأرباب - / الجمعيات المهنية أنشأت بموجب 90 لسنة 1990 القانون 31 العمل الجزائريين، و اتخاذ الصناعيين و المنتجين الجزائريين، و الاتحاد العام للمستخدمين الجزائريين.
-الغرفة الوطنية للتجارة عبارة عن مكان التقاء العملاء الاقتصاديين المحليين و الأجانب مشكلة مركز معلومات.

3.2 الهيئات الحكومية

-وكالة ترقية و دعم الاستثمارات، و الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بحيث جاءت هذه الأخيرة كبديل للأولى و هدفها تقليص أجال الإجراءات الإدارية و القانونية و المتمثلة في منح التراخيص لإقامة المشروعات فقدرت المدة الزمنية في الوكالة الأولى ب 60 يوم ثم أصبحت تقدر ب 30 يوم في الوكالة الثانية.

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنشأت في 1996 و لها فروع جهوية مهمتها تنحصر في إنعاش قطاع التشغيل الشبابي بإنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع و الخدمات.

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، تنحصر مهمتهم في تسيير على الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية للمستفيدين.

-لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية و وكالة التنمية الاجتماعية، مكلفة بمساعدة حاملي المشاريع في مجال العقار الصناعي على المستوى المحلي.

-وكالة التنمية الاجتماعية، تسعى هي الأخرى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر.

3- العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب استقصاء أجري من طرف الوزارة و الصناعات التقليدية في اثنا عشر ولاية عبر الجزائر، تمثلت نتائجه أن مدة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتراوح ما بين سداسي و ثلاث سنوات والسبب في ذلك هو معاناة هذه المؤسسات من عدة قيود تتمثل في الثقل الضريبي، و عدم تكيف الآليات الجمركية مع المؤسسات، و مشكلة التسويق التي تعود إلى المنافسة التي تواجهها هذه المؤسسات على المستوى الداخلي من المؤسسات الكبيرة أو على المستوى الخارجي المتمثلة في المنتجات المستوردة و يرجع ذلك لعدم وجود اتحاد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعمل على تجميع المنتجات المتشابهة في سوق واحدة. ضيف إلى ذلك مشاكل أخرى تنظيمية و تمويلية نلخصها في النقاط التالية:

(خواني، 2018، pp77-88)

1.3 مشاكل متعلقة بالعقار

يشكل العقار مشكلا بالنسبة لأصحاب المشروعات الجديدة و هذا راجع إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و صعوبة الإجراءات للحصول على العقار الخاصة بالعقد الإيجار و الملكية و ثقل القوانين المسيرة لها، إلى جانب غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص و تسيير الأراضي.

2.3 مشاكل متعلقة بالإدارة

بدء الإجراءات الإدارية تعود أساسا إلى صعوبة الحصول على السجل التجاري بحيث يتطلب هذا الأخير وثائق عديدة، و وقتا طويلا فحسب معطيات غرفة التجارة تستغرق المدة الزمنية لإقامة مشروع حوالي ثلاث أشهر و ما فوق و الانطلاقة تصل إلى خمسة سنوات في المتوسط .

3.3 مشاكل متعلقة بالتحرير التجاري

الانفتاح تمثل في الانتقال من اقتصاد مسير بإدارة مركزية إلى اقتصاد متفتح على آلية السوق، عمل على نمو الربح بحيث ارتفعت معدلات الأرباح في الأنشطة التجارية الغير الأساسية، و هذا ما اثر سلبا على المؤسسات الإنتاجية التي تركز على تثمين المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري.

4.3 مشاكل متعلقة بالبنك

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تحظى بالحصول على الموارد المالية لكون البنك يمنح قروضه مقابل ضمانات) ارتفاع سعر الفائدة، ضمانات صعبة و غيرها (تعجز عن توفيرها المؤسسات .كما تتخوف البنوك من عدم وفاء هذه المؤسسات بالتزاماتها، ضيف إلى ذلك غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.

4- تجارب المشاريع المفاوالاتية المبتكرة في اطار الحظيرة التكنولوجية

يعد مشروع الحظيرة التكنولوجية في الجزائر من ضمن سلسلة الإنجازات حيث يتضمن مشروع محضنة الذي اسسته وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة لاستقبال حاملي المشاريع من الطلبة المتخرجين والمؤسسات قصد تكوينهم في مجال المفاولة، إلى جانب مشروع للدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. فقد تمكنت الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 مرافقة العديد من حامل مشروع وذلك على مستوى الحاضنات بحيث نجد حظيرة ولاية الجزائر)سيدي عبد لله (2010 ، وورقلة (2012)، و وهران (2013) و باتنة) جامعة الحاج لخضر (2013 ، بالاضافة إلى حاضنة في سطيف، وقسنطينة، و بوزول، و غرداية، والاغواط، و بسكرة).

(خواني، 2018، pp77-88)

الحاضنة التكنولوجية المتواجدة بالعاصمة رافقت أكثر من 350 حامل لمشاريع في مجال المفاوالاتية ونجحت في إطلاق 50 مؤسسة صغيرة تعمل حاليا في السوق الجزائرية ، وحاضنة المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لوهران اتسعت ل 24 حامل مشروع، و الهدف على المدى القصير هو إنشاء 6 مؤسسات ناشئة ناجحة على الأقل سنة 2018 . تنشط هذه المؤسسات في تطوير خدمات ونشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال و التي تتمثل في عدة مجالات منها التجارة الإلكترونية، و إعداد أنظمة معلوماتية تستغل لعمليات التسيير المالي للمؤسسات، و الدفع الإلكتروني، من مرحلة الفكرة إلى غاية إنجاز المؤسسة والشروع في إنتاج القيم المضافة). البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر.

(خواني، 2018، pp77-88)

كما تعد تجربة حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية و التي دشنت في بداية شهر ماي من عام 2013 ، وذلك تجسيدا للاتفاقية المبرمة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد لله بالجزائر العاصمة، والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. و هذه المبادرة تعد الأولى من نوعها في انتظار تعميمها على باقي الجامعات وتندرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف و تقنيات تساعد على نضج مشاريعهم وتمكنهم من أن يكونوا رؤساء مؤسسات ناجحة.

(خواني، 2018، pp77-88)

ثالثا: دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أ- دور المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في على أن الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروعا هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98 % من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية. كما أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90 % تقريبا من المؤسسات في العالم وتشتغل ما بين 50 % إلى 60 % من القوى العاملة في العالم. يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية منها (الجودي، 2015/2014، ص ص 39-40).

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق

التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيما يلي (الجودي، 2015/2014، ص ص 40-45):

2- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع .

ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحقّقه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97٪ من مجموع المؤسسات، وتساهم بـ 31٪ من القيمة المضافة الإجمالية، وفي فرنسا، فتمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عاملاً 99.8٪ من مجموع المؤسسات وتحقق 46 من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات، وتساهم بـ 53٪ من القيمة المضافة الإجمالية، وفي كوريا الجنوبية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 25٪ من القيمة المضافة الإجمالية.

2- تنوع الهيكل الصناعي:

تؤدي أعمال المقاولات دوراً هاماً في تنوع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظراً لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلاً عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

3- تدعيم التنمية الإقليمية:

تتميز المقاولات بقدرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظراً لإمكانية في إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كم أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكويناً عالياً للعمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.

4- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولات على علاج ذلك الاختلال نظراً لانخفاض تكلفة إنشاءها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلاً من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظراً لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهضة.

5- تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعا وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

6- زيادة الناتج المحلي:

تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط / مما يزيد من الدخل الوطني للدولة ، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسباً للتجديد والابتكار ، مما يرفع من تستخدمها مقارنة مع العمل ال وظيفي الحكومي العام ، كما أن إنتاجية العامل باستمرار ، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه ، بشموله العديد من المنتجات البديلة، أو المكملة.

7- تكوين الكوادر الفنية والإدارية:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص وان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

8- جذب المدخرات:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة ، والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا

فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

ب- دور المقاولاتية في التنمية الاجتماعية

للمقاولاتية دور أساسي وفعال في دفع ديناميكية التنمية الاجتماعية من خلال العناصر التالية (الجودي، 2015/2014، ص ص 46-48) :

1- زيادة التشغيل:

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال. لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90 ٪ من إجمالي المؤسسات وتوظف نحو 85 ٪ من القوى العاملة، وفي السعودية تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 93 ٪ وتستوعب 77 ٪ من إجمالي العمالة، أما في سلطنة عمان تمثل المؤسسات الصغيرة 70 ٪ وتوظف 80 ٪ من إجمالي العمالة.

2- عدالة توزيع الدخل:

إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، بحيث أنها تتطلب امكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

3- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:

منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولاتية كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المحصيات اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش. فهي تمثل

الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، المالية (الحسابات البنكية مثلا) الاجتماعية (الشبكات والعلاقات الاجتماعية)، والبشرية (الخبرة والتعليم).

4- ترقية روح المبادرة:

تؤكد مختلف الدراسات المهمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولات هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكدته الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 بقوله "تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن أخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل"

على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقاولات في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص.

5- محاربة الآفات الاجتماعية:

مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل، والبطالة، وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم.

في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات.

كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، غالبا ما تفتقد إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات. لهذا فإن المقاولات تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف. ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلا من التعويل على غريزة البقاء لديهم وحسب لتلبية احتياجاتهم الفورية.

تشكل المقاولات عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي للدول، إذ تعتبر في كثير من الدول المكان المفضل للتشغيل على صعيد الاقتصاد ككل، كما تنتج في دول أخرى الحصة الكبرى من القيمة المضافة، التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي. ونظرا لهذه الأهمية، ما فتئت مختلف الدول تبذل جهودا كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات وجعلها رافدا لتنوع الاقتصاد من جهة وتعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل من جهة ثانية، فهناك من الدول من نجحت في ذلك لأنها فهمت العوامل الحقيقية المساعدة على إنشاء هذه المقاولات ونجاح استمرارها وتطورها، وهناك دول أخرى كانت أقل نجاحا أو فشلت تماما بسبب إهمالها لهذه العوامل أو قصرت في الاعتناء بها. فالدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولاتية، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المقاولات تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها وتسجل المقاولات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، وبالتالي فإن عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها يعد أمرا ضروريا (فلاح، 2006، ص ص 47-48)

لقد جاء نقل المقاولاتية في الجزائر في مناخ من الفوضى الاقتصادية (الاشتراكية، الرأسمالية بعيدا عن مسار تكوينها الإبتيمولوجي والزمني، معتبرين إياها العلاج الشافي للعقم الاقتصادي في بلادنا. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى نسف النتائج المرجوة من تجسيد المشاريع التي يطلق عليها المقاولاتية، لأن من نقلها قد أغفل قضية التأسيس العلمي والمعرفي لها. إن الحقيقة التي لا يجب إغفالها هي أن تجسيد المقاولاتية كواقع يفترض تصورا لا يلتقي ولا ينسجم أبدا مع التقليد والرداءة. لذلك، ستظل المقاولاتية في الجزائر متخشة ما دامت لا تنطلق من واقع المجتمع الجزائري، ولا من حقائقه، ولا تستجيب لحاجياته. وقد يزداد الأمر سوءا إذا عرفنا أن المقاولاتية تأخذ مشروعاتها من الخطاب السياسي الذي يريد تأكيد وجهة نظره في أن المقاولاتية هي استجابة لحاجة اجتماعية. وقد أكد مالك بن نبي أن أهم معوق تواجه مجتمعاتنا هو أنها صارت عاجزة عن توليد ديناميكية اجتماعية تضع في الحسبان خصوصيات بيئتنا؛ حيث أنها تنظر لكل ما هو آت من الغرب نظرة تقديس تمنع من تمحيصه ودراسته وتطويعه بما يتلاءم وخصوصياتها. (حديدان، 2017، ص ص 24-37)

فكل منهج أو فلسفة هو نتاج لتركيب ثقافي تمخضت عنه أحداث تاريخية أسهم الإنسان في إحداثها، وفهم أوجه النشاط في بلد معين يوجب ردها إلى إطار حضارة تستمد منها الحياة أشكالها، ويشكل فيها الفرد دائما أفكاره وضروب نشاطه على المنوال الذي صنعتته القرون والأجيال، " وأن هناك قيما أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدّها. " (حديدان، 2017، ص ص 24-37)

فالفكرة التي أثبتت نجاحها في بلاد الغرب لا تحدث عندنا التأثير نفسه؛ لأنها فكرة انفصلت عن إطارها الاجتماعي، وأن تكديس منتجات الحضارة الغربية لا يأتي بالحضارة؛ لأن هذه الأخيرة هي التي تلد منتجاتها وليس العكس. والمقاولاتية من بين النماذج الإدارية الغربية التي نجحت وأثبتت رواجها هائلا في البيئة التي أنتجت لها، ولعل انفصالها عن إطارها الاجتماعي هو العامل الأساسي الذي أعاق نجاحها في الجوائر؛ ذلك لأن لها منطقا عمليا مرتبطا بها، إذا خالفته فشلت حتى وإن رُصدت لها كل الإمكانيات؛ لأن " القضية ليست قضية قصور في الإمكان، بل قصور في التصرف والسياسة ". (حديدان 2017، ص ص 24-37)

إن إيجاد علاج لانحراف المقاولاتية عن مسارها في الجزائر وقدرتها على التطوير والتحسين الاقتصادي، يكمن في فهم دوايب المجتمع الجزائري، وإنتاج مفاهيم اقتصادية جديدة، وبناء عمل إبداعي حقيقي. لا بد على المقاول أن ينطلق من الإبداع، ويجسد معارفه وممارسته في ممارسة اجتماعية، وقبل هذا وذاك، لا بد أن تكون له تقاليده المبدعة في مقاولاتية تتلاءم وتنسجم مع التركيبة السوسيو - ثقافية للمجتمع الجزائري. صحيح أن معظم الإخفاقات التي واجهتها المقاولاتية في بلادنا مردها إلى كثرة الحواجز والإجاءات الروتينية في تجسيد المشروع. إلا أن المقاول الذي لا حمل أية مهمة مؤسسية، لا بد أن يعيد النظر في مكانته ووظيفته، لأن محكمته الوحيدة هي التاريخ الاقتصادي للبلد، بما فيه من نجاعة وفاعلية. (حديدان 2017، ص ص 24-37)

وانطلاقا من أن ظاهرة المقاولاتية هي أكثر من مجرد وجود لمقاولاتية ومقاولين يتماشون مع السياق الاقتصادي ومرتبطين به، يمكن اعتماد النقاط الآتية (شادلي 2017، ص ص 291-328):
- أدرك المقاول أن الأخذ بالاستدامة تشكل المحرك الرئيسي في المضي نحو تحقيق النجاح و aware مثل هذا النوع من المبادرات، ليظهر في عالم الأعمال المقاول البيئي بعد طرح ضرورة تحقيق التطور الإيجابي واشكالية المحافظة على " الكوكب"، إلا أن هذا لا يكفي فمن الضروري لتكتمل المهمة أن يكون مسؤولا اجتماعيا ويركز على تعزيز الرفاه للمجتمع، وأن الدمج بين الأبعاد البيئية والجوانب الاجتماعية معا يترجم في مفهوم ثالث يتجسد في المقاول المستدام الذي يجمع الجوانب المتكاملة للاستدامة، بهدف تحقيق قيمة إضافية في الاقتصاد، تحسين الوضع الاجتماعي وحماية البيئة؛

- أصبح موضوع المقاولاتية المستدامة واحدا من مجالات الأكثر إثارة والأسرع نموا، خاصة مع تعدد التخصصات وتنوع المناهج الذي يضيف فرص للإبداع لمجال البحث. يتخطى تركيز المقاولاتية المستدامة العمليات اليومية والجانب التنظيمي، لتركز أكثر على الشخصية المبادرة والمبتكرة والأهداف المنشودة التي تصب في قالب الاستدامة، باعتبار المقاولاتية المستدامة التوليفة التي تجمع بين تحقيق المكاسب، استغلال الاختلالات والتحول نحو الاستدامة، وأن المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية المحققة تعود بالنفع على كل من منظمة الأعمال، الأفراد والمجتمع ككل، وعليه فأساس انطلاق المبادرة المقاولاتية هي

فرص تترجم إلى منتجات، خدمات أو عمليات إنتاج مستقبلية، يتم اكتشافها واستغلالها من قبل المفاوض المستدام الذي يصطاد الفرص مستغلا الاختلال والفشل الحاصلان في الأسواق غير المستدامة، وبالتالي تحويل قطاع بكامله نحو فكرة الاستدامة":

- تعكس أهمية الأهداف المفاوضية المستدامة أهمية الأهداف الاقتصادية أو أكثر، لتتشكل ثلاث أبعاد مميزة ومتفاعلة مع بعضها البعض: البحث، إبداع و/أو خلق ابتكارات لحل المشاكل المتعلقة بالاستدامة، إدخال الحلول إلى السوق في شكل إبداع تنظيمي وإضافة قيمة مستدامة مع احتارم أنظمة دعم الحياة.

خاتمة:

لقد فرضت التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الآونة الأخيرة، على الاقتصاد الجزائري ضرورة الاهتمام بتنوع الدخل الوطني، وتبني فكرة المفاوضية التي أصبحت كنمط اقتصادي جديد معتمد في الكثير من الدول خاصة المتقدمة منها نظرا لأنها تلعب دورا فعالا واستراتيجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تشجيع الإبداع والابتكار والمبادرة في إنشاء المشاريع وتنفيذها، وهذا لتصبح من مواضيع اقتصادية المعرفة، ثم اعتمادها لتكوين الفكرة المفاوضية من طرف جميع مؤسسات المجتمع حيث أصبحت هذه الظاهرة مجالا حيويا، والذي شهد اهتمام الافراد و الدول والمجتمعات في العالم، والجزائر كغيرها من الدول في حاجة ماسة اعتماد آلية المفاوضية، للتخلص من التبعية لنظام الربيع وذلك بتحريك الاستثمار وإنتاج السلع والخدمات عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بهدف تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد تبنت الجزائر فكرة المفاوضية عن طريق ارساء دعائم جديدة للتشغيل وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تسمح للشباب بالإبداع والابتكار. أن هذه العملية كانت تحمل في طياتها بعض التناقضات والمعوقات حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة سلفا.

قائمة المراجع:

- 1- بن زكورة، العوينة. (2018)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحقيق التنمية المستدامة - بين حمية الأداء وتطلعات المستقبل- " مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية 3(5): 228-244
- 2- حديدان، صيرينة. (2017)، "المفاوضية في الجزائر: أي واقع؟ وأي مستقبل؟ (وجهة نظر سوسيولوجية)"، مجلة أفق علمية: 9 (2) : 24-37.
- 3- الجودي، محمد علي، (2015)، "نحو تطوير المفاوضية من خلال التعليم المفاوضي - دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 4- خواني، ليلي، "المفاوضية وروح الإبداع في المؤسسات - دراسة حالة الجزائر-"

- 5- شادلي ،نجاح، (2017) ، "المقاولاتية المستدامة: آلية لتمكين الفرد المبادر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة".مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية : 4 (8) : 328-291
- 6- عباسي بصلي ،فضة ، (2018) ، التعليم لريادة الأعمال ، دارأسامة للنشر والتوزيع. ، عمان ،الأردن.
- 7- عزيز ،سامية، (2011) ، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ورقلة : 2: 94-71
- 8- فلاح ، حسن الحسني. (2006) ، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان،. الأردن.
- 9- قايدي، أمينة .(2016- 2017) ، "تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة مصطفى إسماعيل معسكر،الجزائر